

الكازار راسغا

البلد:	مصر
رقم المشروع:	57111
قطاع الأعمال:	توليد الطاقة الكهربائية من الرياح
نوع الإخطار:	خاص
التصنيف البيئي:	الفئة "أ"
تاريخ الموافقة:	22 يوليو 2026
الحالة:	مرحلة استعراض الفكرة
تاريخ الإفصاح باللغة الإنجليزية:	

وصف المشروع

تقديم قرض رئيسي يصل إلى 100 مليون دولار أمريكي لصالح شركة الكازار راسغا للطاقة ش.م.م (المقترض)، وهي كيان لأغراض خاصة مملوكة بالكامل لصندوق الكازار إنبرجي بارتنز 2 (الجهة الراعية)، والمسجلة في جمهورية مصر العربية بغرض تطوير وإنشاء وتشغيل مزرعة رياح بقدرة 250 ميغاواط تقع في رأس غارب، مصر (المشروع). وسيتم بيع الكهرباء المنتجة من المشروع إلى الشركة المصرية لنقل الكهرباء بصفتها الجهة المشترية للطاقة، وذلك بموجب اتفاق شراء طاقة طويل الأجل. ويستفيد المشروع من ضمان تغطية مخاطر الخسارة الأولى المقدم من برنامج هاي-بار للضمان التابع للصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (EFSD+). ويسهم هذا البرنامج في دعم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في دول الجوار الأوروبي من خلال تشجيع الاستثمارات المستدامة في مجال التحول في قطاع الطاقة.

أهداف المشروع

من المتوقع أن يضيف المشروع 250 ميغاواط من قدرات توليد الكهرباء الخضراء إلى منظومة الكهرباء المصرية، التي لا تزال تعتمد بصورة رئيسية على محطات التوليد العاملة بالغاز الطبيعي، وذلك دعمًا لجهود الدولة في التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وتحقيق هدفها المتمثل في رفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى 42% من إجمالي مزيج الطاقة بحلول عام 2030. ويصنّف المشروع ضمن فئة التحول إلى الأخضر بنسبة 100%، كما يُتوقع أن يسهم في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويجري تطوير المشروع في إطار هدف الطاقة المتجددة البالغ 10 جيجاواط من مشروعات الطاقة المتجددة ضمن ركيزة الطاقة للنهج القائم على الترابط بين المياه والغذاء والطاقة (نوفي) التي يقودها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تأثير المرحلة الانتقالية

درجة أثر التحول المتوقع (ETI): 60

يستهدف المشروع تحقيق معيار "التحول الأخضر" من خلال دعم إنشاء مزرعة رياح برية بقدرة إجمالية تبلغ 250 ميغاواط. كما حصل المشروع على تقييم إيجابي ضمن معيار "التنافسية" باعتباره أثرًا تحويليًا ثانويًا، نظرًا لمساهمته في زيادة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بواسطة القطاع الخاص في مصر. ويتعزز هذا الأثر من خلال عودة الكازار إنرجي بارتنرز إلى السوق المصرية بوصفها مطور خاص بعد فترة طويلة لم يكن لديها خلالها أي مشروعات عاملة في مصر، الأمر الذي يسهم في تعزيز وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة الذي لا يزال يهيمن عليه القطاع الحكومي إلى حد كبير.

معلومات عن العميل

شركة الكازار راسغا للطاقة ش.م.م.

المقترض هو كيان لأغراض خاصة تأسس في مصر لغرض وحيد يتمثل في تطوير وإنشاء وتشغيل المشروع. وستكون الشركة مملوكة ومدارة من قبل صندوق الكازار إنرجي بارتنرز 2، وهو صندوق بنىة تحتية مغلق يمثل الأداة الاستثمارية لشركة الكازار إنرجي بارتنرز.

ملخص تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

100 مليون دولار أمريكي

قرض أولي يصل إلى 100 مليون دولار أمريكي لصالح شركة الكازار راسغا للطاقة ش.م.م، وهي كيان لأغراض خاصة مملوكة بالكامل لصندوق الكازار إنرجي بارتنرز 2، وذلك لتمويل تطوير وإنشاء وتشغيل مزرعة رياح بقدرة 250 ميغاواط في رأس غارب، مصر.

إجمالي تكلفة المشروع

322.2 مليون دولار أمريكي

الإضافة التي يوفرها هذا التمويل

يقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمويلًا غير متوفر في السوق من مصادر تجارية بشروط وأحكام معقولة، ولا سيما فترة سماح وفترة سداد أطول تتجاوز متوسط الأجل المتاحة في السوق، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على تمويل بالعملة الأجنبية. وتعد هذه العناصر ضرورية لهيكلة المشروع بطريقة تجعل تعرفه بيع الكهرباء مجدية اقتصاديًا وقابلة للتطبيق.

كما يوفر البنك مزيدًا من الثقة والطمأنينة للعملاء والمستثمرين من خلال الحد من المخاطر غير المالية، مثل المخاطر المتعلقة بالبلد، واللوائح التنظيمية، والمشروع، والدورة الاقتصادية، أو المخاطر السياسية.

الملخص البيئي والاجتماعي

يُصنف المشروع ضمن الفئة "أ" وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية (ESP 2024). ويرتبط إنشاء وتشغيل مزرعتي رياح بقدرة 250 ميغاوات لكل منهما (يشار إلى كل منهما بـ "المشروع" ومعًا بـ "المشاريع") على حافة ممر هجرة الطيور في وادي الريفيت/البحر الأحمر في خليج السويس، وفي محيط مزارع رياح أخرى، بتأثيرات بيئية واجتماعية ("E&S") ذات أهمية محتملة، بما في ذلك التأثيرات التراكمية. ولذلك، خضع المشروع لعملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) شاملة تشملًا مع السياسات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (ESP 2024)، بما في ذلك الإفصاح العام

وإجراء المشاورات. وقد راقب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عملية إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي عن كثب، وقامت جهة استشارية بمراجعتها كجزء من دراسة العناية الواجبة البيئية والاجتماعية الخارجية (ESDD). وقد جرى الإفصاح عن حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في 22 مايو 2026 على موقعي البنك والجهة الراعية، وتشمل: الملخص غير الفني ("NTS")، خطة العمل البيئية والاجتماعية (ESAP)، خطة مشاركة الأطراف المعنية ("SEP")، تقييم الموائم الحرجة ("CHA")، تقييم الأثر التراكمية ("CEA")، خطة إدارة التنوع البيولوجي ("BMP")، وخطة الإدارة والرصد البيئي والاجتماعي ("ESMMP")، وذلك لفترة مشاورة مدتها 60 يومًا قبل عرض المشروع على مجلس الإدارة، تماشياً مع سياسة البنك بشأن الوصول إلى المعلومات. وقد بدأت المشاورات العامة حول حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في الربع الأول من عام 2026، وستشمل جلسة استماع عامة في رأس غارب يُخطط عقدها في يوليو 2026. وسُحِّدَت حزمة الإفصاح قبل عرض المشروع على مجلس الإدارة لتعكس ملاحظات أصحاب المصلحة. كما تتضمن حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تقييمًا بيئيًا واجتماعيًا لخطي نقل هوائي (OHTLs) والمرافق المرتبطة بهما، اللذين سيربطان المشاريع بمحطتي تحويل قريبتين. وفي الوقت نفسه، يجري إعداد تقييم بيئي واجتماعي استراتيجي وتقييم للأثر التراكمية (SESA) لمنطقة خليج السويس بالتوازي مع تقييم البنك للمشاريع. وقد التزمت شركة ألكازار (Alcazar) للطاقة بالامتثال للتدابير والتوصيات الناتجة عن هذه الدراسة، بما في ذلك وضع عتبات معينة لحالات الوفيات (fatality thresholds) عند الاقتضاء.

تُعد شركة ألكازار (Alcazar) للطاقة عميلًا حاليًا للبنك وتمتلك القدرة على تنفيذ المشاريع وفقًا لمتطلبات الأداء البيئية والاجتماعية (ESRs) الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ولها سجل إيجابي في الامتثال للمشاريع القائمة الممولة من البنك. وتمتلك الجهة الراعية أنظمة قوية لإدارة البيئة والشؤون الاجتماعية، فضلاً عن وجود سياسات ذات صلة على المستوى المؤسسي وإجراءات قياسية لتطوير المشاريع، تشمل خطط إدارة موحدة. وسيتم إعداد نظام شامل لإدارة الصحة والسلامة والشؤون الاجتماعية والبيئية (HSSE) خاص بالمشاريع، يشمل خطط إدارة محددة سيتم تعميمها على المقاولين والمقاولين من الباطن، إلى جانب تعيين الموارد المناسبة من قبل كلٍ من الجهة الراعية والمقاولين من الباطن.

تمتلك الجهة الراعية سياسات وإجراءات مناسبة في مجال العمالة، تشمل آلية لتظلم العمال، والتي ستعتمدها المشاريع. وسيتم وضع خطة لإدارة العمالة في المشاريع لإدارة المقاولين وغيرهم من العمال بما يتماشى مع قوانين العمل الوطنية ومتطلبات الأداء البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية رقم 2 (ESR2).

أي سكن عمال يلزم توفيره للمشاريع سيقيد بإرشادات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية/مؤسسة التمويل الدولي بشأن سكن العمال (2009). وستُعد خطط خاصة بالصحة والسلامة المهنية والمجتمعية للمشاريع، مع إيلاء اهتمام خاص لتدفق العمالة، والعمل في ظروف الحرارة الشديدة، ومخاطر العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي الموجهة للقوى العاملة والمجتمعات المحلية، وإدارة حركة المرور. مع الأخذ بعين الاعتبار أن أقرب تجمع سكاني يقع على بعد 8 كيلومترات من مواقع المشاريع، ولا يُتوقع حدوث تفاعل كبير مع المشاريع. وسيتم تشكيل لجنة للصحة والسلامة خصيصًا للمشاريع، وسيتم تعيين كوادر مؤهلة في مجال الصحة والسلامة بما يتماشى مع التشريعات الوطنية ومتطلبات الأداء البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية رقم 4 (ESR 4). تقع مواقع المشاريع على أراضي صحراوية مملوكة للحكومة، ولم يُحدد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) أي استخدامات أرضية قائمة، وبالتالي لم يُفعل متطلب الأداء رقم 5 (ESR 5).

أنشأت الجهة الراعية نظامًا لإدارة سلسلة الإمداد (SCMS) يتضمن مدونة سلوك للموردين وسياسات تحظر العمل القسري، كما يوفر إجراءات لتحديد مخاطر الموردين المرتبطة بمكونات توربينات الرياح وإدارتها ورصدها. ويخضع كافة موردي المعدات الرئيسيين لفحوصات نزاهة نافية للجهالة تتضمن الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان. وإلى جانب استعراض سياسات الشركات لموردي المعدات الرئيسيين، قد شمل تقييم سلسلة الإمداد الخاصة بالمشروع فحصًا للمخاطر المحتملة المرتبطة بالمكونات الأساسية لموردي توربينات الرياح.

سينتج عن هذه المشروعات انبعاثات هوائية محدودة، وإنتاج مياه صرف صحي ضئيل، واستخدام مواد خطرة طفيف. كما سيضع المقاول خطط إدارة النفايات ومياه الصرف الصحي قبل بدء أعمال الإنشاء لضمان أن يجمعها المقاولين المرخصين في الوقت المناسب، مع التحديد المبدئي لمناطق التخلص منها. ونظرًا لبُعد المشروع عن المناطق السكنية، فمن غير المتوقع حدوث تأثيرات كبيرة مرتبطة بالضوضاء أو الوميض.

تم تحديد 21 نوع من أنواع الطيور المتضمنة في قائمة خصائص التنوع البيولوجي ذات الأولوية (PBFs) من خلال دراسات خط الأساس التي أجريت في أعوام 2021 و2022 و2025 و2026. وقد أثبت تقييم الأثر، الذي استخدم نمذجة مخاطر الاصطدام وشمل التأثيرات التراكمية، وجود مخاطر اصطدام على هذه الأنواع من الطيور تتراوح شدتها بين المتوسطة والمرتفعة. لذلك، تتضمن خطة إدارة التنوع البيولوجي المعدة ضمن حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) بروتوكولاً شاملاً لإيقاف التشغيل عند الطلب (Shut Down on Demand)، مدعوماً بمراقبين ميدانيين وبالتنسيق الوثيق مع مزارع الرياح المجاورة. وبعد تطبيق تدابير التخفيف المقترحة، يُعتبر خطر التأثير على هذه الأنواع منخفضاً. كما تم تحديد نوع زواحف متضمن في قائمة خصائص التنوع البيولوجي ذات الأولوية داخل الموقع، وسيجري تجنبه أو نقله حسب الحاجة. وتنطوي الخطة على تدابير مناسبة للتخفيف والإدارة والرصد المتعلق بالتنوع البيولوجي، بما يشمل برنامجاً شاملاً لرصد النفوق بعد مرحلة الإنشاء. كما ستغطي توربينات الرياح والخطوط الهوائية لنقل الكهرباء والمرافق المرتبطة بها، مما سيساهم في تحديد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات إضافية من أجل ضمان عدم حدوث خسارة في صافي هذه الأنواع، وذلك في حال تسجيل أي تأثيرات أثناء مرحلتَي الإنشاء أو التشغيل، وهو احتمال يُعد غير مرجح من الأساس. تعد مسوحات ما قبل الإنشاء وبروتوكولات النقل للزواحف المتضمنة في قائمة خصائص التنوع البيولوجي ذات الأولوية جزءاً من خطة إدارة التنوع البيولوجي، ولم يتم تحديد أي مخاطر متبقية على هذا النوع. وعلاوة على ذلك، قد تعرضت الموئل الحيوية لنوعين من الطيور للتهديد بسبب تداخل بين موقع المشروع ومكب نفايات كبير يمتد على مساحة كيلومتر واحد. وقد حددت الجهة الراعية، بالتعاون مع بلدية رأس غارب، حلولاً محتملة للإزالة الآمنة للنفايات، والتي يجب تنفيذها بالكامل قبل بدء أعمال الإنشاء. وسُعاد تقييم تحديد الموئل الحيوية بعد إغلاق مكب النفايات. كما سيضمن المشروع تركيب أجهزة إنذار للطيور على الخطوط الهوائية لنقل الكهرباء (OHTLs) المرتبطة بالمشروع وصيانتها.

لم يتم العثور على أي قطع أثرية في الموقع، وسيتم وضع إجراء احترازي للتعامل مع الاكتشافات العرضية لضمان التعامل السليم مع أي مكتشفات أثرية قد يتم العثور عليها بالصدفة أثناء مرحلة الإنشاء.

باشرت الجهة الراعية التواصل المكثف مع السلطات المحلية والمجتمعات المجاورة، وسيتم تعيين مسؤول ارتباط مجتمعي قبل بدء أعمال الإنشاء، ليكون مسؤولاً عن تنفيذ خطة مشاركة الأطراف المعنية وإدارة التظلمات والشكاوى الخارجية طوال عمر المشروعات. وستواصل المشروعات إشراك المجتمعات، بما في ذلك المجتمعات البدوية، التي لها روابط بالمنطقة الأوسع نطاقاً لكنها لا تستخدم منطقة المشروعات، فيما يتعلق بالمنافع ذات الصلة.

تم الاتفاق مبدئياً على خطة العمل البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروعات مع الجهة الراعية، وسيقوم البنك رصد تنفيذ المشروع عن كثب، من خلال التقارير البيئية والاجتماعية المقدمة من الجهة الراعية واستشاري الشؤون البيئية والاجتماعية للمقرضين، بالإضافة إلى زيارات رصد ميدانية التي يجريها البنك للمشروعات عند الضرورة.

التقييمات الخضراء

التوافق مع اتفاق باريس

يتمشى المشروع مع أهداف التخفيف والتكيف المنصوص عليها في اتفاق باريس، وذلك استناداً على تطبيق نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للمواءمة مع اتفاق باريس فيما يخص الاستثمارات الممولة مباشرة. يتمشى المشروع مع أهداف التخفيف من أثار تغير المناخ المنصوص عليها في اتفاق باريس، حيث يندرج ضمن القائمة المشتركة بين بنوك التنمية متعددة الأطراف تحت فئة "توليد الطاقة المتجددة ذات انبعاثات منخفضة من الغازات الدفيئة على مدى دورة حياة المشروع، لتوفير الكهرباء أو التدفئة أو الطاقة الميكانيكية أو التبريد". بعد تقييم المخاطر المناخية المادية، تبين أنها إما غير جوهرية أو الجوهرية منها فقد تضمن تصميم المشروع تدابيراً للتخفيف من أثارها. كما أن المشروع لا يتعارض مع السياسات الوطنية الخاصة بالتكيف مع أثار تغير المناخ أو مع تعزيز القدرة النظام الأوسع على الصمود أمام تغير المناخ. وعليه، يعد المشروع متوافقاً مع أهداف التكيف المنصوص عليها في اتفاق باريس.

نسبة التمويل الأخضر

يُصنّف تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بنسبة 100% على أنه تمويل أخضر، لدعمه الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف التخفيف من أثار تغير المناخ. تحسب هذه نسبة بناءً على آلية تحديد تخصيص التمويل الأخضر لاستثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وذلك وفقاً للمسار 1 المحدد لأوجه استخدام العائدات والمعايير المدرجة تحت الفئة التالية: توليد الطاقة المتجددة ذات انبعاثات الغازات منخفضة من الغازات الدفيئة على مدى دورة حياة المشروع، لتوفير الكهرباء أو التدفئة أو الطاقة الميكانيكية أو التبريد.

التعاون الفني وتمويل المنح

لا يوجد

بيانات الاتصال بالشركة

إسماعيل بناني

sbennani@alcazarenergy.com

<https://alcazarenergy.com/>

مكتب 702، طابق 7، بارك هاييتس سكوير 1، دبي هيلز استيت، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

فهم أثر الانتقال

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر الانتقال، في [هذا الرابط](#).

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل. للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: +44 20 7338 7168 البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: +44 20 7338 6794 البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد [السياسة البيئية والاجتماعية](#) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتنظيم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل

والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية والاجتماعية](#).

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة [صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات](#) لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية [\(باللغة الإنجليزية\)](#).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.